تحولات الدولة في السياق الرقمي:
دراسة الدولة الرقمية وتحدي القضاء الإداري والذكاء الاصطناعي في المغرب

محمد كابغير
دكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية
أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادير/ جامعة ابن زهر
المغرب

ملخص الدراسة:

يمثل مفهوم الدولة الرقمي أحد أبرز التحولات الراهنة في الدراسات الأكاديمية المرتبطة بالعلوم السياسية والإدارية. فهو يشير إلى الدولة التي تعتمد بصورة متزايدة على الأنظمة الرقمية والذكاء الاصطناعي والبرمجيات الخوارزمية في إدارة الوظائف العمومية وتقديم الخدمات واتخاذ القرارات المتعلقة بالرقابة والتنظيم. وقد نشأ هذا المفهوم نتيجة التطور السريع لتكنولوجيا البيانات الضخمة وتقدم أدوات التعلم الآلي، إضافة إلى توجه الحكومات نحو تحديث بنياتها الإدارية ورفع كفاءة التدبير العمومي. ومع توسع هذا التوجه، انتقل النقاش من المجال التقني إلى فضاء الفكر السياسي والدراسات الادارية والحكامة، ليصبح تحليل الدولة الرقمية محورا مهما في تقييم مستقبل الدولة الحديثة.

وعليه ستركز دراستنا حول اثر الدولة الرقمي حول قرارات الإدارة والاثر المادي لها على المواطن، ولكيفية تحديد التحديات القانونية لترتيب المسؤوليات القانونية.

الكلمات المفتاحية:

الدولة الإدارية – الدولة الرقمية – ازمة القانون الإداري– القضاء الإداري.

مقدمة:

نسعى في دراستنا للتوجهات الحديثة للقضاء الإداري في عصرنا الحديث، وتطور القضاء الإداري الذي أصبح جزءا أساسيا من نظام العدالة في العديد من الدول. وقد بدأت العديد من الدول في تطبيق مبادئ الإدارة العادلة والشفافية، وتوسيع نطاق حماية حقوق وحريات المواطنين والمواطنات من التدخلات الإدارية السلطوية.

والدولة بكونها شخص من اشخاص القانون العام يجعلها تتميز عن الخواص، هو ما يفترض فيها من الخضوع لاحكام القانون كضمانة لحماية الحقوق والحريات. وتضخم جهازها الإداري وتعقد هياكله واتساع مهامه يجعل من الإدارة تنحو الى تهديد حقوق وحريات الافراد عن طريق ما يسمى بظاهرة البيروقراطية الإدارية**1**.

وعلى الرغم من التطورات الكبيرة التي شهدها القضاء الإداري، فإنه ما زال يواجه تحديات كبيرة في العصر الحديث. من بين هذه التحديات، اليوم وسائل التكنولوجيا الحديثة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، "البيانات الضخمة، الإنترنت، والتقنيات الأخرى"، بحيث تشكل جزءا لا يتجزأ من حياتنا اليومية ومن تطور المجتمعات الحديثة. ومع هذا التطور السريع، تنشأ العديد من التحديات القانونية والأخلاقية والاجتماعية.

تصاعدت الخلافات والمنازعات التي تتعلق بالتكنولوجيا الحديثة، سواء كانت ذات طابع تجاري، أمني، قانوني، أو أخلاقي، مما جعل دور القضاء الإداري أكثر أهمية من أي وقت مضى في فض النزاعات وتحديد المسؤوليات وتطبيق القوانين.

بهكذا، لفهم وتقييم التقنيات الجديدة وتأثيرها على المجتمع والبيئة يعد من أبرز التحديات التي واجهة القضاء الإداري في العصر الحالي. نظرا لتطور مجالات الذكاء الاصطناعي وبوتيرة سريعة، أصبح من الصعب على القضاء الإداري مواكبة كل التطورات وفهم تأثيرها بالكامل.

كما أن تعقيدات التقنيات الجديدة، مثل الذكاء الاصطناعي القوي« strong AI»**2**، تمثل تحديا كبيرا للجهاز القضائي الإداري، حيث يصعب على القاضي العادي فهمها والبث فيها بالطريقة التقليدية.

وعليه، نود التفكير في إشكالية مستقبل القانون والديمقراطية بالمغرب وفي الدول العربية في ظل تطور المجال الرقمي والدولة الرقمية وتأثيرها على سياق دولة القانون؟

نفترض من هذه الإشكالية ان ازمة القانون والديمقراطية في سياق التطور الرقمي والتكنولوجي والذكاء الاصطناعي، تتطلب اجوبة متصلة من حيث الدراسات النظرية الحديثة وأن تكون متباينة من حيث الاثر الواقعي الامبريقي.

وأخيرا سنناقش إشكالية موضوعنا من خلال محورين أساسين، الأول يتمثل في **أزمة القانون الإداري وصعود الدولة الرقمية** ، أما المحور الثاني **للدولة الرقمية وواقع التحديات المطروحة على القضاء الإداري المغربي**.

المحور الأول: أزمة القانون الإداري وصعود الدولة الرقمية

عرف العالم خلال العقد الاخير انتشارا واسعا لتقنيات الذكاء الاصطناعي التي أثرت على عدد كبير من القطاعات العمومية والخاصة. وفيما يخص مجال السلطة القضائية تطرح هذه التقنيات فرصا لتحسين الكفاءة وسرعة البت، لكنها تطرح أيضا تحديات كبيرة تتعلق بالشفافية، المسؤولية، وحماية الحقوق الأساسية. وبهذا فالقضاء الإداري، الذي يراقب شرعية القرارات الإدارية وحماية المواطنين من أخطاء الإدارة والشطط في استعمال سلطتها، بكيفية استعمال هذه التقنيات داخل الإدارة نفسها وفي دعم عمل المحاكم.

من خلاله سنحاول التطرق لبروز الدولة الرقمية (**أولا**)، من أجل فهم لماذا الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في دواليب صناعة القرار العمومي للدولة (**ثانيا**).

1- بروز الدولة الرقمية:

ظهرت الدولة الرقمية في الأدبيات الأكاديمية كنموذج جديد لإعادة هندسة وظائف الدولة باستخدام الخوارزميات والأتمتة[3] الشاملة. وهي تحمل إمكانات كبيرة لتعزيز الكفاءة والشفافية، لكنها تطرح في الوقت ذاته تحديات عميقة تتعلق بشرعية القرار، وحماية الخصوصية، وضمان العدالة الرقمية. وتجمع الأبحاث على ضرورة صياغة إطار قانوني وأخلاقي يواكب هذه التحولات، بما يحافظ على الوظائف التقليدية للدولة ويحمي المواطن من مخاطر الأتمتة المفرطة. وبذلك، تظل الدولة الرقمية موضوعا مركزيا في النقاشات المستقبلية حول شكل الحكم والدولة في العصر الرقمي.

هذا الظهور للدولة الرقمية جاء نتيجة مراحل تطور الدولة والعديد من العوامل الأخرى، بدأ بالعوامل التي أدت إلى أزمة أسس نظرية الفصل بين السلطات، واختلال توازن العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لصالح الأخيرة. إذ اثبتت الوقائع أن التشريعات تمر بمراحل مسطرية معقدة، يمر فيها التشريع بمراحل مختلفة، إلى الوجود ويدخل حيز التنفيذ، وهذا ما يجعل من السلطة التنفيذية في موضع حرج خاصة في حالة الظروف الاستثنائية، حيث تحتاج في هذه الفترات لوضع حلول استثنائية وغير عادية وسريعة. ولاعتبار السلطة التنفيذية هي الأقدر على مواجهة هذه الظروف والاقرب لمعرفة الحاجات الحقيقية للأفراد والمجتمع وما تستلزمه من اجراءات، دأبت الكثير من الدساتير على منح السلطة التنفيذية جزء من السلطة التشريعية بموافقة منها، من خلال منحها حق أو سلطة اصدار قرارات لها قوة القانون، تتماثل فيها هذه القرارات مع التشريعات من حيث القوة القانونية، ولكن يبقى الحق الأصيل مراقبة هذه القرارات وتقرير مصيرها لاحقا ومحاسبة السلطة التنفيذية فيما إذا تجاوزت الحدود المرسومة لها[4].

وشملت الحاجة إلى منح السلطة التنفيذية جزء من الوظيفة التشريعية في الظروف الاستثنائية حيث يكون البرلمان موجودا ومنعقدا، كما يمكن أن تحدث هذه الظروف الاستثنائية والبرلمان في غير حالة الانعقاد وغير موجود لأسباب متعددة وذلك من خلال إصدار اللوائح أي المراسيم، إما بناء على تفويض من البرلمان أو بدون تفويض منه، وخاصة في حالة غيبة البرلمان لمواجهة حالة الضرورة، فالتفويض التشريعي يمثل نوع من أنواع التنازل الذي تقوم به السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية عن حق الأولى في وضع القانون في مجال معين محدد خلال مدة محددة، بحيث تصبح للسلطة التنفيذية سلطة التشريع ووضع القوانين في مجال معين خلال مدة محددة.

انطلاقا مما سبق، وفي ظل هذه التطورات في ممارسة الوظيفية التشريعية من طرف السلطة التنفيذية بجهازها الإداري البيروقراطي وفق آليات دستورية قانونية. بدأت تبرز أهمية القرار الإداري.

وترى الأدبيات أن الدولة الرقمية امتداد لتصور ماكس فيبر[5] حول الدولة البيروقراطية العقلانية أي الدولة الإدارية[6] التي برزت على انقاض ازمة الدولة الدستورية الليبرالية وحكم القانون، لكن بوسائل جديدة تستبدل الموظف التقليدي بـ"العقل الحسابي" المعتمد على البيانات والخوارزميات في مجال الإدارة.

الدولة الرقمية تتجاوز مجرد رقمنة الإدارة أو تبسيط الخدمات، إذ تقوم على منطق جديد في ممارسة السلطة يعتمد على الأتمتة الشاملة للإجراءات الإدارية، وتوظيف الخوارزميات في صنع القرار[7]، وربط قواعد البيانات الحكومية من أجل تحليلها واستثمارها في توجيه السياسات العمومية. ويعتبر العديد من الباحثين أن الدولة الرقمية تمثل الامتداد الطبيعي للدولة البيروقراطية كما صورها ماكس فيبر، غير أنها تستبدل جزء من العقلانية البشرية بعقل حسابي يستند إلى البيانات والتحليل الآلي.

كما ينظر بعض المفكرين إلى الدولة الرقمية باعتبارها الجيل الثالث من التطور الرقمي بعد الحكومة الإلكترونية ثم الحكومة الذكية، لتصل اليوم إلى مرحلة تتولى فيها الأنظمة الرقمية تنفيذ القرارات دون تدخل بشري مباشر.

ويبرز في هذا السياق مجموعة من التطبيقات التي جسدت ملامح الدولة الرقمية في ممارسة السلطة التنفيذية (الحكومية) حول العالم، ومنها أنظمة الضرائب والرقابة المالية التي تستخدم الذكاء الاصطناعي في رصد التهرب والتنبؤ بالمخاطر وأيضا تنظيم المباريات في مجال الوظيفة العمومية واستصدار الرخص، إضافة إلى اعتماد خوارزميات التوقع الأمني في عمل الضبط للشرطة، واستعمال أدوات تحليل البيانات في القضاء لتصنيف الملفات ودعم تقييم المخاطر. كما طورت عدة حكومات منصات اجتماعية آلية تدرس استحقاق المستفيدين من أنظمة اجتماعية كما هو واقع الحال في النظام الاجتماعي الموحد بالمغرب[8]، أو نظما حضرية تعتمد على البيانات الجغرافية والمحاكاة الرقمية لتوجيه قرارات التخطيط.

ورغم الإمكانات الكبيرة لهذا النموذج الجديد، فإن الدولة الرقمية تثير مجموعة من الإشكالات النظرية والعملية التي تؤكدها الأدبيات الأكاديمية. فغموض الخوارزميات قد يؤدي إلى خلق نوع من الأزمة والعجز الديمقراطي، حيث تصبح القرارات غير قابلة للفهم أو المساءلة من طرف المواطن أو الموظف، كما أن انحياز البيانات يهدد بتوسيع هوة التمييز وإعادة إنتاج أشكال من اللامساواة الاجتماعية.

ويذهب بعض الباحثين إلى التحذير من تراجع دور السلطة البشرية لصالح حكم تقني مغلق، مما يضعف المشاركة المجتمعية في التنظيم العمومي. وإضافة إلى ذلك، فإن التوسع في جمع البيانات يثير مخاطر حقيقية على الخصوصية في ظل امتلاك الدولة لقدرات واسعة في المراقبة الرقمية[9].

كما يعيد هذا التوجه تشكيل العلاقة بين الدولة والمواطنين والمواطنات أي السلطة والحرية؛ فالتفاعل التقليدي يستبدل بعمليات رقمية بالكامل، وتتولد حقوق جديدة مثل الحق في فهم الخوارزمية أو الاعتراض على قرارات صادرة عن مكونات آلية. ويظهر بذلك مفهوم المواطن الخوارزمي الذي تحدد مجموعة من الأنظمة الرقمية طبيعة حقوقه وامتيازاته، بل وحتى إمكانية استفادته من الخدمات. وتجمع الدراسات على أن هذا التحول يستدعي بناء إطار قانوني وأخلاقي يضمن ألا تتحول الأتمتة إلى مصدر لإقصاء الأفراد أو تفكيك مبادئ العدالة الإدارية.

2- في فهم بروز الذكاء الاصطناعي

يحظى الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا في عصرنا الحديث، بدور حيوي في شتى جوانب حياتنا، ومن بين أبرز هذه التكنولوجيا يبرز مفهوم الذكاء الاصطناعي، فهذا الأخير يعتبر مجالا فريدا يثير الفضول والاستفسارات بشكل دائم، إذ يمتد تأثيره إلى مجموعة واسعة من المجالات بما في ذلك التكنولوجيا، والطب، والتجارة، والترفيه، وحتى الحكومة.

وعليه يعتبر الذكاء الاصطناعي (AI) هو مجال علوم الكمبيوتر المخصص لحل المشكلات المعرفية المرتبطة عادة بالذكاء البشري، مثل التعلم والإبداع. تجمع المؤسسات الحديثة كميات كبيرة من البيانات من مصادر متنوعة مثل أجهزة الاستشعار الذكية والمحتوى الذي ينشئه الإنسان وأدوات المراقبة وسجلات النظام. والهدف من الذكاء الاصطناعي هو إنشاء أنظمة ذاتية التعلم تستخلص المعاني من البيانات.10

بعد ذلك، يمكن للذكاء الاصطناعي تطبيق تلك المعرفة لحل المشكلات الجديدة بطرق تشبه الإنسان. على سبيل المثال، يمكن لهذه لتقنية الاستجابة بشكل هادف للمحادثات البشرية، وإنشاء صور ونصوص أصلية، واتخاذ القرارات بناء على طريقة ادخال البيانات في الوقت الفعلي. ويمكن للمؤسسات دمج إمكانات الذكاء الاصطناعي في تطبيقات لتحسين التدخلات وعمليات الأعمال وتحسين تجارب الفاعلين والمرتفقين وتسريع الابتكار في مجال الادارة.

إن استمرار التقدم في مجال الذكاء الاصطناعي يشكل تحديات وفرصا جديدة في آن واحد، مما يجعله موضوعا مثيرا للبحث والنقاش الاكاديمي. مما يدفع بالباحثين والمبتكرين لاستكشاف حدود الإمكانات وتحقيق إنجازات استثنائية. خاصة مع زيادة الاعتماد على التكنولوجيا، يصبح فهم تأثيرات الذكاء الاصطناعي وتحليلها أمرا أساسيا لمستقبلنا. مما يجعل منها مسارا مثيرة يتطلب تفكيرا إبداعيا عالميا للاستفادة من الفرص والتغلب على التحديات التي يطرحها هذا المجال المتطور.

وبالمغرب، سنة 2018 عرفت الإدارة مسارا خاص حيث شهد العالم بروز مفاهيم جديدة بدءا بمفهوم نظم المعلومات الإدارية مرور بمفهوم الحكومة الالكترونية، وأيضا مفهوم الإدارة الالكترونية، هذه الأخيرة التي اعتبرت حقل معرفي جديد، يدخل ضمن مواضيع العلوم الاجتماعية والإدارية.[11] والتي لا تشكل بديلا عن للإدارة بفمهومها التقليدي ، بقدر ما هي تعتبر تحولا ونسقا جديد في الإدارة البيروقراطية المغربية، وامتداد لتطور الفكر والقانون الاداري الحديث، نتيجة لمزج والانفتاح على وسائل التكنولوجيا والمعلومات والإتصال.

المحور الثاني: الدولة الرقمية وواقع التحديات المطروحة على القضاء الإداري المغربي

من المسلم به أن القضاء هو أكثر أجهزة الدولة التي لها القدرة على إخضاع هيئات الضبط الإداري للرقابة وذلك لكونه سلطة محايدة ومستقلة عن الإدارة، ويهدف بذلك إلى صالح تحقيق المصلحة العامة ونشاط الإدارة بما يتوافق مع مبدأ سيادة القانون. وهكذا فإن من خصائص الرقابة القضائية أنها لا يمكن ممارستها إلا بناء على دعوى قضائية مرفوعة من طرف ذوي الصفة والمصلحة، حيث لا يمكن للقضاء أن يقحم نفسه في النزاع من تلقاء نفسه. بذلك تكون الرقابة القضائية هي الوسيلة الأساسية لممارسة الرقابة على أعمال الضبط الإداري. من خلاله سنحاول فهم قضاء الإلغاء على الأعمال المادية للضبط الإداري **(أولا)**، تم طرح التحديات والمخاطر القانونية المواجهة للقضاء الإداري **(ثانيا)**.

1- القضاء الإداري وتحدي الآلة – نموذج قضاء الإلغاء على الأعمال المادية للضبط الإداري

تعتبر الأعمال المادية من الأعمال التي تقوم بها الإدارة ولا تهدف من ورائها إحداث آثار قانونية نتيجة لها، فهي لا تؤدي إلى خلق مراكز قانونية جديدة أو تعديل لمراكز قانونية موجودة، فالقانون هو الذي يرتب على أعمال الإدارة المادية نتائج وأحكام معينة. وقد عرف البعض العمل المادي بأنه ذلك العمل الصادر من الإدارة والذي يصل إلى حد ما من الجسامة من حيث الإخلال بمبدأ المشروعية والمساس بالحقوق والحريات الفردية والجماعية للأفراد[12].

كما يعرفه بأنه كل تصرف صادر من جهة الإدارة خارج عن نطاق القرار الإداري. بينما يتجه فقه آخر إلى ربط الأعمال المادية بالآثار الجسيمة المترتبة عنها في مواجهة الأفراد، باعتبارها تصرف مشوب بعدم المشروعية الجسيمة التي تمس بدرجة خطيرة حق الملكية للأفراد عقارية كانت أو منقولة على السواء أو بإحدى حرياتها العامة أو الفردية، بحيث يختص بالنظر في منازعاتها والفصل فيها القضاء العادي[13].

وقد عرفتها المحكمة الإدارية العليا المصرية في حكمها الصادر ب 9 فبراير 1980، وهي تلك الأعمال التي تقوم بها الإدارة دون أن تستهدف من ورائها ترتيب أي أثر قانوني لها وتعتبر من قبيل الأعمال المادية الضارة التي تأتيها الإدارة أو أحد موظفيها أثناء تأدية وظائفها، فهذه الأعمال وإن كانت تعتبر صادرة من الجهة الإدارية وتتحمل مسؤوليتها قانونا إذا ما توفرت شروط المسؤولية، إلا أنها لا تعتبر أعمالا إدارية بل

أعمال مادية بحتة. إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه بصدد الحديث عن الأعمال المادية للإدارة هو مدى خضوعها لرقابة الإلغاء من عدمه واعتبار القرار المادي المتخذ عبر الخوارزميات الخاصة بالذكاء الاصطناعي اعمال إدارية تنطبق عليها قواعد القضاء الإداري المغربي.

ولكن واقع البحث اليوم من مستجدات الساحة الفقهية والقانونية حتى الآن لا توجد حالات قضائية منشورة صريحة أمام القضاء الإداري المغربي تتعلق بقرارات صادرة عن أنظمة ذكاء اصطناعي أو طعون مباشرة في استعمال خوارزميات لإصدار حكم قضائي أو قرار إداري ذكيا، كما هو الحال في بعض الأنظمة الغربية. لكن هناك عدد من التطبيقات والمبادرات العملية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي داخل منظومة القضاء المغربي، بالإضافة إلى نقاشات أكاديمية وقانونية تتعلق بالقضاء الإداري والذكاء الاصطناعي في سياقنا المغربي.

ورغم النقاش القانوني حول الذكاء الاصطناعي وتأثيره على منظومة القضاء رغم غياب قضايا فعلية أمام القضاء الإداري المغربي تتعلق بقرار آلي صادر عن نظام ذكاء اصطناعي، فإن النقاشات القانونية في المجتمع العلمي الأكاديمية وقضاة القانون تركز على جانبين مهمين:

- ✓ إشكالية فراغ تشريعي يحدد كيفية التعامل مع الذكاء الاصطناعي في المسائل القضائية، بما في ذلك حماية استقلال القضاء وضمانات العدالة والمساءلة عندما تستخدم الخوارزميات في الدعم التحليلي للقرار[14].
- ✓ التساؤل حول حدود استخدام الذكاء الاصطناعي في أعمال القاضي والكيفية التي يمكن أن تؤثر بها على شرعية القرارات وحقوق الأطراف في الحصول على محاكمة عادلة، وهو نقاش يرتبط أيضا بالقضاء الإداري الذي يراقب شرعية الإجراءات والقرارات الإدارية.

2- التحديات والمخاطر

اليوم أمام السلطة القضائية بالمغرب وخاصة القضاء الإداري تحديات، ابرزها تحدي إدماج الذكاء الاصطناعي في منظومة القضاء المغربي، وعليه أعلنت وزارة العدل المغربية عن نية **بدء** استخدام برامج ذكاء اصطناعي داخل النظام القضائي، من بينها أدوات تدعم القضاء في مهام متعددة، مثل:

- برنامج ذكاء اصطناعي يقوم بتحويل أحكام القضاة إلى نصوص مكتوبة تلقائيا بدلا من كتابتها باليد، ما يساهم في تسريع وتسهيل عمل القضاة والمحامين.
- أدوات بحث وتحليل تمكن القضاة والمحامين من البحث السريع في أرشيف النصوص القانونية والسوابق القضائية، مما يساعد في إعداد القرارات والاستشهاد بسوابق مناسبة.

هذه المبادرات لا تمثل قضايا مطروحة أمام القضاء الإداري بالمعنى التقليدي، لكنها تطبيق عملي للذكاء الاصطناعي داخل المؤسسات القضائية المغربية التي تشمل المحكمة الإدارية وغيرها من محاكم الدولة، وتظهر توجهها نحو تقنيات الذكاء الاصطناعي في الإدارة القضائية وهو أيضا واضح من خلال توظيفات وزارة العدل بطلب تقنيين مختصين في مجال المعاوميات.

ولكن التحدي المطروح اليوم هو كيفية اثبات الخطأ المادي الناتج عن الآلة أمام القضاء الإداري مع غياب أي مستجدات مواكبة للذكاء الاصطناعي كالتي تدبر قطاعات الإدارة المغربية من قرارات متخذة كرخص بالمنع أو الرفض أو اثبات من المسؤول عن ذلك الخطأ باعتبار أن الآلة وراءها مبرمج خاص به يتحكم فيها ويوجه عملها وتدخلاتها.

ومن ضمن التحديات أيضا التي ستواجه الإدارة العمومية:

1. انتهاك حماية المعطيات والخصوصية :استخدام بيانات شخصية دون ضمانات قانونية قد يجاوز أحكام القانون 09-08[15].

2. التحيز والتمييز :(Bias) نماذج مدربة على بيانات منحازة قد تقود إلى نتائج غير عادلة تضر بحق المواطنين في معاملات متساوية.

3. ضعف تطبيق مبدأ الشفافية والمساءلة والمحاسبة: الخوارزميات الغامضة أو «صناديق سوداء» تقلل من قابلية القاضي أو المواطن لفهم كيف توصلت الآلة لاقتراح معين.

4. المخاطر على الاستقلال والوظيفة القضائية :الاعتماد المفرط على أدوات تنبؤية قد يضعف دور القاضي في التقييم القضائي الحر.

5. الثغرات التشريعية والمؤسسية :غياب تنظيم واضح يحدد المسؤوليات والمعايير يصعب فض المنازعات الناشئة عن استعمال.IA

ختاما:

وخلاصة القول، فإن الدولة الرقمية تمثل نموذجا مستقبليا يعيد هندسة وظائف الدولة ويجعل الخوارزميات جزء من بنياتها وعملياتها. وهي تحمل إمكانات واسعة لتحسين الكفاءة والشفافية وتسريع الخدمات لتحقيق المصلحة العامة، غير أنها في الوقت ذاته تطرح أسئلة عميقة حول الشرعية، والخصوصية، والمساواة، ودور الإنسان المبرمج في منظومة الحكم. ولذلك، يبقى تطوير إطار جامع للحوكمة الرقمية شرطا أساسيا لتوجيه هذا التحول بما يحافظ على الوظائف التقليدية للدولة ويضمن حماية المواطن في العصر الرقمي.

نخلص أيضا أن تطبيقات الواقع المغربي حتى الآن لا يوجد قضايا منشورة أمام القضاء الإداري المغربي حول قرارات آلية أو طعون في استخدام ذكاء اصطناعي في إصدار حكم أو قرار اداري بمفهومه القانوني؛

والمعمول به هناك تطبيقات لعملية للذكاء الاصطناعي داخل النظام القضائي المغربي، تركز على دعم الإجراءات وتحسين الكفاءة وتحليل البيانات؛

وأخيرا، ثمة حوارات قانونية وأكاديمية مهمة حول كيفية تنظيم استخدام هذه التكنولوجيا ضمن الضمانات القانونية، وهو ما يعد مادة بحثية مفيدة في موضوعك حول علاقة القضاء الإداري بالذكاء الاصطناعي في المغرب.

الهوامش:

[1] حسن صحيب، القانون الإداري المغربي، المطبعة والوراقة الوطنية، الطبعة الأولى سنة 2018ص 9.

[2]الذكاء الاصطناعي القوي (Strong AI) أو العام :وهو الذكاء المصمم لفهم وتفسير العالم بشكل شبيه بالإنسان، وقدرته على التعلم والتكيف واتخاذ القرارات بشكل مستقل .تستخدم بعض التطبيقات والأنظمة الطبية الذكاء الاصطناعي القوي لتحليل الصور الطبية مثل الأشعة السينية والأشعة المقطعية والصور السريرية لتشخيص الأمراض بدقة وفعالية. ومن أمثلة هذه التطبيقات Google Assistant و Amazon Alexaو Apple Siri: هذه المساعدات الشخصية تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي القوي لفهم الأوامر الصوتية، وتحليل النصوص، وتقديم الإجابات والمعلومات بشكل ذكي.

[3]الأتمتة هي استخدام التكنولوجيا والبرامج لجعل العمليات والمهام تتم تلقائيًا وبأقل تدخل بشري، مما يزيد الكفاءة ويقلل الأخطاء والوقت. تشمل تطبيقاتها التصنيع، وإدارة تقنية المعلومات، والخدمات الإدارية، وحتى المنازل الذكية.

تم التصفح بتاريخ 02 دجنبر 2025 الساعة 10، على الرابط التالي:

https://linksshortcut.com/axTwK

[4]محمد كابغير، قرارات السلطة التنظيمية بالمغرب في ضوء نظرية الدولة الإدارية: دراسة مقارنة. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأيت ملول جامعة ابن زهر، الموسم الجامعي 2024-2025. ص 11.

5ماكس فيبر هو واحد من أشهر علماء علم الاجتماع الألمان .وكان يعتبر واحدا من أكثر علماء الاجتماع الذين يأخذ عنهم المختصون أفكارهم ونظرياتهم. من خلال كتابه "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" عن العلاقة بين الدين والرأسمالية مازال يشغل العلماء منذ عشرات السنين.

[6]يحتل مفهوم الدولة الإدارية مكانة هامة في الأدبيات السياسية المعاصرة، ومن الدراسات التي تناولت حتمية الدولة الإدارية كنمط من أنماط الحكم، وشكلا جديدا من أشكال ممارسة السلطة في المجتمعات المعاصرة، نجد دراسات كارل شميت " Légalité et légitimité, Théologie politique, Théorie constitutionnelle" .... التي تناولت أزمة دولة القانون الحديثة وحتمية تحولها لدولة إدارية. فإذا كانت في الحالة العادية لا تظهر فإن حالة الإستثناء حسب شميت تزيح دولة القانون وتعبر عن الحاكم الفعلي، وفي هذا الصدد يقول شميت " في الفترات العصيبة والمتقلبة تبرز أو تظهر معالم لبعض أنواع الدولة، هذه الأخيرة تتشكل في جوهر الدولة الحكومية أو الدولة الإدارية"، بحيث يمكن للدولة الإدارية أن تلجأ إلى الضرورة الموضوعية، وإلى الوضعية الراهنة وإلى الأزمة الكبيرة للعصر والسعي للحصول على شرعية التدخل.

- أورده، د. رشيد كديرة، الدولة الإدارية وحدود الديمقراطية: نقد لاهوت الدولة الدستورية الليبرالية – كارل شميت مواجها هانس كلسن، نشر الاكاديمية المدنية للديمقراطية وحقوق الانسان، مطبعة Gutenbergالطبعة الأولى.2023.، ص 138.

[7] Armstrong, S., & Ekeland, I. (2018). The governance of artificial intelligence: Opportunities and risks. Policy and Society, Volume 40, Issue 2, June 2021, Pages 137–15.Oxford University Press

8هو نظام معلوماتي وطني لتسجيل واستهداف الأسر الراغبة في الاستفادة من برامج الدعم الاجتماعي، حيث يتم احتساب مؤشر اجتماعي اقتصادي لكل أسرة مسجلة حسب وضعها الاجتماعي والاقتصادي، وتستخدم برامج الدعم الاجتماعي هذا المؤشر لتحديد أهلية الأسر للاستفادة مع الأخذ بعين الاعتبار الشروط الخاصة بكل برنامج على حدة.

[9]د. صالح محمد ابراهيم أحمد مقال أثر استراتيجية التحول الرقمي في تعزيز النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة من 2010-2018، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، الناشر المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية برلين/المانيا. العدد 25 ماي 2023. ص 23.

[10]ما المقصود بالذكاء الاصطناعي، على الرابط التالي

https://aws.amazon.com/ar/what-is/artificial-intelligence

[11]د. عبد المولى المسعيد، افتتاحية مؤلف ، الذكاء الاصطناعي والعمل الإداري بالمغرب، سلسلة أعمال أكاديمية منشورات مجلة مسارات في الأبحاث والدراسات القانونية، الطبعة الأولى العدد12 - 2024 ص8.

[12] حماد حميدي، المسؤولية الإدارية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال، الرباط، الموسم الجامعي: 1989-1988، ص 62.

[13] حماد حميدي، نفس المرجع، ص 63

[14]د خليل زكرياء، مقال هل القانون المغربي يتوفر على مقتضيات قانونية تحمي المنظومة القضائية المغربية من مخاطر الذكاء الاصطناعي، تم تصفحه يوم 02 جدنبر 2025، عل الرابط التالي :

https://linksshortcut.com/RHHfY

[15]القانون 09-08 المغربي، المتعلق بحماية الأفراد من معالجة بياناتهم الشخصية. الصادر بالجريدة الرسمية عدد 5711- 27 صفر 1430 الموافق (23 فبراير 2009) ص 552.